JUSTICE WITH CHILDREN

التوصيات التشغيلية للمهنيين القانونيين

24 حزيران 2020

Baker McKenzie.

Terre des hommes
Helping children worldwide.

BUREAU INTERNATIONAL DES DROITS DES ENFANTS
INTERNATIONAL BUREAU FOR CHILDREN'S RIGHTS
OFICINA INTERNACIONAL DE LOS DERECHOS DEL NIÑ
المكتب الدولي لحقوق الطفل

AiMJF

PENAL REFORM INTERNATIONAL

JUSTICE WITH CHILDREN

Baker McKenzie.

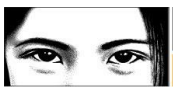

Terre des hommes
Helping children worldwide.

BUREAU INTERNATIONAL DES DROITS DES ENFANTS
INTERNATIONAL BUREAU FOR CHILDREN'S RIGHTS
OFICINA INTERNACIONAL DE LOS DERECHOS DEL NIÑ
المكتب الدولي لحقوق الطفل

AiMJF

PENAL REFORM INTERNATIONAL

تدخلات المهنيين القانونيين في ظروف الطوارىء: التوصيات التشغيلية للمهنيين القانونيين فيما يتعلق بالأطفال المحرومين من الحرية خلال جائحة كوفيد-19

حماية حقوق الأطفال المحرومين من الحرية خلال فترة الجائحة

الأطفال المحتجزين معرضين بشكل كبير لخطر فقدان بعض الحقوق الأساسية خلال فترة جائحة كوفيد-19. على الحكومات والسلطات القانونية الافراج عن الأطفال بشكل فوري وارسالهم لبيئة آمنة مع اسرهم أو مقدمي الرعاية وذلك من أجل ضمان حماية هذه الحقوق وحفظها. في الواقع هنالك ظروف محددة في سياق جائحة كوفيد-19 قد تعمل على تعقيد عملية الافراج عن الأطفال، مثل تقليل الخدمات الاجتماعية المقدمة أو الآثار المترتبة على الاعلان عن حالة الطوارئ داخل البلد، لكنه بالرغم من هذا لا تغير هذه الظروف الحاجة الأساسية للتأكد من عدم احتجاز طفل وحرمانه من الحرية وذلك تحت ظروف تشكل خطرا على صحته وعافيته ولضمان أن احتجاز الطفل ليس تعسفيا وأنه محتجز لأقصرفترة ممكنة. يقدم هذا الدليل الارشادي اعتبارات وحجج عملية للمهنيين القانونيين المسؤولين عن الدفاع عن الأطفال المحتجزين خلال فترة الجائحة ولمن يقرر كيف يتم دعم حقوق هؤلاء الأطفال. الدور الأساسي للمهنيين القانونيين يجب أن يكون في الدفاع عن حقوق الأطفال و/أو تسهيل عملية الافراج عن الأطفال المحتجزين في أغلب الظروف، مع ايلاء اهتمام خاص للعوامل التي تؤثر على صحة وسلامة الأطفال خلال عملية إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم وجمع شملهم مع أسرهم أو مقدمي الرعاية.

المهنيين القانونيين	لأغراض هذه المبادئ التوجيهية يشير مصطلح "المهنيين القانونيين" الى جميع الأفراد الذين لديهم التزام قانوني في الدفاع عن الأطفال أو الذين يقومون بالتوصية لاتخاذ اجراءات تضمن مراعاة حقوق الطفل الأساسية. يشمل نطاق مصطلح "الخبير القانوني" أفراد مثل المحامين العاملين في نظم القانون العام، المدعين العامين في نظم القانون المدني، رؤوساء محاكم الأسرة والطفل، قضاة الصلح، قضاة التحقيق، القضاة التنفيذيين والأفراد ذوي الأدوار المماثلة. بالرغم من أن المسميات قد تختلف من نظام قضائي الى آخر، إلا أنه وبجميع الحالات تنطبق ذات المبادئ الأساسية الواردة أدناه.
مبادئ العمل الأساسية	ـ مبدأ العمل الأساسي (1): حق الطفل في المشاركة ▪ يحق لكل طفل المشاركة في اجراءات محاكمته في حال أراد الحضور و/أو إسماع صوته [1]

1 انظر قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم ، المادة 4، القسم: ميم؛ Safeguarding the Right to a Fair Trial During the Coronavirus Pandemic: Remote Criminal Justice Proceedings المحاكمات العادلة صفحة 6، واتفاقية حقوق الطفل (CRC) المادة 12

يحق لكل طفل إسماع صوته ورأيه. حتى في ظروف تفشي الجائحة من الأفضل ان تكون اجراءات الاستماع للطفل دون الحاجة الى حضوره شخصياوذلك لصون حقوقه خلال اجراءات الدعوى الجنائية[2]. لكن في زمن التباعد الاجتماعي أو نتيجة للقواعد المطبقة في بعض الأنظمة القضائية، قد لا يتمكن الطفل من اسماع صوته من خلال المثول المباشر أمام المحكمة، ولذلك يجب النظر في طرق بديلة مثل السماع عبر الوسائل التكنولوجية لضمان ايصال صوت الطفل.

يُلزَم المحامين في نظم القانون العام بإيصال صوت الطفل وجعله حاضراً بأي طريقة ممكنة في الاجراءات القانونية سواء بالحضور الشخصي أو عبر استخدام الوسائل التكنولوجية

خلال القيام بأي اجراء قانوني متعلق برفاهية الطفل أو سلوكه وسواء تمت اقامته مباشرة بالمحكمة أو عبر وسائل التواصل التكنولوجية، على صانعي القرار أي يكونوا على دراية ما إذا أعطي الطفل فرصة الحضور، اسماع صوته أو المشاركة بمعلومات.

على الأنظمة عدم السماح للأطفال أن يقبعوا رهن الاحتجاز دون معرفة سبب احتجازهم أو ما اذا كان قرار احتجازهم عادلا. بدلا من ذلك، يجب اللجوء لخيار احتجاز الأطفال كحل أخير ولأقصر فترة ممكنة، وتساهم أزمة جائحة كوفيد-19 في جعل هذا حاجة أساسية ماسة[3].

للأطفال المحرومين من الحرية الحق في الحصول على تمثيل قانوني مجاني[4]. يجب حفظ حق الطفل في الحصول على تمثيل قانوني خلال فترة التباعد الاجتماعي هذه، وذلك من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا.

- مبدأ العمل الأساسي (2): التواصل

- التواصل ما بين المهنيين القانونيين وأفراد الأسرة (أو أولياء الأمر) قد يساهم في لفت انتباه الجهات الفاعلة في النظام القضائي إلى أسس مهمة تسهل من عملية الإفراج عن الطفل، أو وضعه في بدائل اخرى للإحتجاز، الخ...وجود خط اتصال مفتوح مع أسرة الطفل (بموافقة من الطفل) فد تكون أداة قيمة.
- يستفيد الطفل من التواصل الجيد ما بين جميع الجهات الفاعلة في النظام – العاملين الاجتماعيين ، الاجهزة الأمنية، المهنيين القانونيين،خبراء الصحة الجسدية والعقلية وغيرهم. كلما تبادل الفريق معلومات متعلقة بظروف حياة الطفل فيما

2 المرجع السابق صفحة 4-6

3 انظر اتفاقية حقوق الطفل المادة 40 2(ب) (iii) التعليق العام رقم 24(2019) بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال CRC/C/GC/24 الفقرة 85-91

4 انظر اتفاقية حقوق الطفل المادة 40 2(ب) (iii) والمادة 37 (د) و التعليق العام رقم 24(2019) بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال، الفقرة 51

بينهم، كلما زاد فهم الفريق المتعدد الإختصاصات لاحتياجات الطفل وكيفية تلبيتها ومنع الاحتجاز غير الضروري للطفل.

- للأطفال الحق في الحصول على محامي/تمثيل قانوني. في حال لم يكن بإمكان المحامي زيارة الطفل نتيجة المخاطر الصحية، على السلطات أن تعوض الطفل عن هذا من خلال منحه فرصة للتواصل بشكل منتظم مع المحامي عن طريق المكالمة الهاتفية و/أو مكالمات الفيديو المجانية (أو اي وسيله اخرى للتواصل).

- مبدأ العمل الأساسي (3): السرية

- بينما يساهم التواصل في تسهيل تبادل المعلومات ما بين جميع الجهات الفاعلة، يلعب محامي الأطفال دورا خاصا في نظام قضاء الأطفال وذلك كون الطفل يتمتع بحق السرية أثناء تواصله مع المحامي كما هو الحال مع أي موكل بالغ في العمر. وعلى افتراض أن الطفل مؤهل للحصول على استشارة، فإن تلك العلاقة مع المستشار تتمتع بذات السرية التي يتمتع فيها الطفل مع محاميه.
- لا يحق للمحامي أن ينتهك هذه السرية من خلال مشاركة المعلومات المتعلقة بالطفل التي تم الافصاح عنها بسرية مع أي جهة أخرى (المحكمة، الوالدين، مقدمي الرعاية، المستشارين، الخ...) وذلك دون موافقة صريحة من الطفل الموكل. تفترض هذه المبادئ التوجيهية الحفاظ على هذه العلاقة الأساسية بين المحامي وموكله الطفل في ظل جميع الظروف بما فيها الظروف غير العادية، مثل المخاطر الصحية في ظل جائحة كوفيد-19.
- الحقوق الأساسية مثل حق الحصول على تمثيل قانوني عندما تكون حرية الطفل على المحك هي حقوق غير قابلة للتصرف[5]

- مبدأ العمل الأساسي (4): اعطاء الأولوية لفرصة الوصول للقضاء

- التأكد من أن الحالات التي تشمل أطفال ضحايا ، أطفال شهود أو أطفال مخالفين للقانون يتم اعطائها الأولوية على أي أنواع أخرى من الحالات.
- ابداء المرونة لرقمنة العمليات في المحكمة وترك المحاكم مفتوحة لبعض الوقت على الأقل خلال أيام عملها من أجل السماح للمستشارين/المحامين الدخول اليها. وبنفس الوقت تبسيط عملية الوصول للمحكمة للحالات التي تشمل الأطفال (من خلال فتح محاكم الطوارئ أو باستخدام أي طريقة اخرى) وتأجيل القضايا غير ذات الأولوية (مثل القضايا المتعلقة بالشؤون المدنية أو النزاعات التجارية)
- بشكل عام، يجب اعلام الطفل او محاميه عن أي تغييرات على اجراءات المحكمة في ذلك النظام القضائي و على ادارة الجهاز القضائي نتيجة جائحة كوفيد-19 والتي تؤثر سلبا على معالجة حالة الطفل أو فرص مراجعة المحكمة لحكم احتجاز الطفل. ويجب الأخذ بعين الاعتبار الاجراءات القانونية التي تطعن في أي تدابير

5 انظر القاعدة رقم 7، قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث

تعسفية، غير معقولة أو غير متناسبة، سواء كان الطعن متعلق بالطفل أو جماعات/فئات الأطفال المحتجزين

- تشجيع مسؤولي المحكمة وتيسير قدرتهم على الذهاب لمراكز الاحتجاز التي يقبع بها الأطفال لعقد الجلسات هناك

مبدأ العمل الأساسي (5): الدعوة للافراج عن جميع الأطفال في جميع الظروف

- يجب اللجوء لاحتجاز الأطفال كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة. وعندما يكون من الصعب الافراج عن الطفل، على مرافق الاحتجاز أن تكون بحالة جيدة بحيث تلتزم بالحد الأدني من المعايير الدولية ذات الصلة المرتبطة بنسبة الموظفين الى الأطفال، وامكانية الوصول للخدمات الضرورية، الخ....[6]
- على النظم القانونية الحد من اللجوء لاحتجاز الاطفال في جميع المراحل (مرحلة ما قبل المحاكمة، خلال المحاكمة، وما بعد المحاكمة) واعطاء الاولوية لاستخدام التدابير البديلة حيثما أمكن لضمان صحة الطفل العقلية والجسدية ورفاهه العام في وقت الأزمة. لا يجوز وضع أي طفل قام بارتكاب أي مخالفات ادارية أو جرائم غير عنيفة في مراكز الاحتجاز في ظل الأزمة الصحية الحالية إلا إذا كان ذلك ضروريا جدا كحل أخير ولأقصر فترة ممكنة. على الأجهزة الأمنية والمدعين العامين اللجوء لحل آخر مثل التحويل أو أي بدائل للاحتجاز ما قبل المحاكمة أو بكل بساطة ايصال الأطفال بأي خدمة اجتماعية لازمة لمعالجة المسائل التي ساهمت في مخالفتهم للقانون. سيكون للتدابير غير الاحتجازية فوائد تعود بها على صحة وسلامة الأطفال العامة من خلال تخفيف عدد الأفراد القابعين في مراكز الاحتجاز.
- تنطبق التوصيات بالافراج على جميع الأطفال بغض النظر عن حالتهم الصحية – بمعنى آخر الأطفال الذين كانت نتيجة فحصهم لكوفيد-19 ايجابية، الأطفال الذين يعانون من أعراض كوفيد-19، الأطفال الذين لم تظهر عليهم الأعراض، والأطفال الذين كانت نتيجة فحصهم سلبية، جميعهم يحق لهم الحصول على توصيات تطالب بالافراج عنهم.
- طلب اجراء فحص كوفيد-19 للأطفال فور الافراج عنهم من أجل اعلام أسرهم بحالتهم الصحية
- حرمان الطفل من حريته يبدأ منذ لحظة اعتقاله أو القبض عليه وهو يعتبر شكل من أشكال حرمان الطفل من حريته في بعض الدول. لا يجوز لانتهاكات بسيطة للقانون بما فيه الأحكام الخاصة المتعلقة بحالة الطوارئ العامة أن تؤدي الى الاعتقال. في حال سيتم توجيه تهم للأطفال، قد يتم اعطائهم اشعارات خطية، أو توجيههم نحو برامج التحويل أو دعوتهم للمثول أمام المحكمة في موعد لاحق.

6 انظر أيضا التعليق العام رقم 24(2019) بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال، الفقرة 92-95

	▪ يجب اعطاء الأطفال رهن المحاكمة الأولوية في الافراج عنهم نظرا لعدم ثبوت ادانتهم. يجب تجنب احتجاز الاطفال في مرحلة ما قبل المحاكمة بشكل كامل حيثما أمكن. في حال كان هناك حاجة لاحتجاز الأطفال ما قبل المحاكمة يجب أن يخضع ذلك القرار للمراجعة المنتظمة وأن تكون مدة الاحتجاز محدودة بموجب القانون.[7] ▪ على الاطفال الذين أصدرت بحقهم أحكام أن يكونوا مرشحين للافراج المبكر عنهم ▪ أما الأطفال الذين يقضون أحكاما غير محددة، فيجب النظر في دعوة المحكمة أو مسؤول عام للنظر في الافراج المبكر عنهم بسبب الأزمة المتمثلة بالجائحة. ▪ يجب احتجاز الأطفال لأقصر مدة ممكنة ويجب مراجعة قرار الاحتجاز بشكل دوري لتحديد ما اذا كان قرار الاحتجاز ما زال مناسبا أم لا[8].
اعتبارات عامة عند التحضير لقضية الطفل	– تحقيق هدف الافراج عن الأطفال من خلال تقديم العرائض، الطلبات، والالتماسات للوزارة وغيرها من البيانات المماثلة. الدعوة للاستخدام الواسع للوسائل التكنولوجيا للحفاظ على سير القضية مع مراعاة الأصول القانونية – من المهم جدا تحديد ما اذا لجأت الأنظمة القضائية المختصة الى تقييد حقوق الطفل خلال الفترة الحالية من الجائحة. لا يجوز تقييد أي حق من حقوق الأطفال إلا إذا تم الاعلان عن حالة طوارئ. وحتى ولو تم الاعلان عن حالة طوارئ فيجب على أي تقييد في الحقوق أن يكون متفقا مع بيان اللجنة المعنية بحقوق الانسان حول "تقييد الحقوق المنصوص عليها في العهد في فترة جائحة كوفيد-19". وحتى لو كانت الحقوق محدودة، فيجب أن يتم تقييدها بشكل معقول، مبرر ومتناسب. وهنالك حقوق محددة غير قابلة للتقييد. – على الطفل أن يكون لديه شخصا يمثله قانونا(محامي) عند الاقتضاء سواء بشكل شفهي أو كتابة/رقميا، وذلك أمام المحاكم أو الجهات الفاعلة في النظام القانوني من أجل حثهم على اتخاذ الخطوات اللازمة "للوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها"، والأهم من ذلك من أجل حفظ حق الطفل في عدم التعرض للاحتجاز التعسفي[9]. ▪ الحجة المقدمة ضد الاحتجاز التعسفي مهمة جدا للأطفال المحتجزين رهن المحاكمة. احتجاز الأطفال يجب أن يتم اللجوء له كحل أخير وهو ليس خطوة إلزامية في القانون. بمجرد احتجاز الطفل لفترة أطول من الفترة الزمنية القانونية

7 انظر التعليق العام رقم 24(2019) بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال، الفقرة 98

8 انظر اتفاقية حقوق الطفل المادة 37 (ب)

9 انظر المادة 12(2) (ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ اتفاقية حقوق الطفل المادة 37

	المناسبة أو عدم جلبه للمحكمة كونها لا تعمل بشكل كامل، يصبح هذا الاحتجاز احتجازا تعسفيا. - على المحامين، المدعين العامين، المدافعين عن حقوق الطفل وغيرهم من المهنيين القانونيين اعداد خطة تعاونية للدعوة لتقليص أعداد الأطفال القابعين في مراكز الاحتجاز وذلك بشكل سريع. على سبيل المثال على المحامين تقديم قائمة بحالات الأطفال المحتجزين رهن المحاكمة وتقديم اسباب مقنعة لاستبدال قرار الاحتجاز بالتدابير غير الاحتجازية. بعد ذلك عليهم الانتقال للمجموعة المتبقية من الحالات والمطالبة بالعفو عنهم أو الافراج المشروط عنهم و/أو تخفيف العقوبات واستبدالها ببرامج الخدمات المجتمعية[10]. - في جميع الحالات على صانعي القرارات أن يكونوا منفتحين للاستماع للدفوعات بناءا على القانون المحلي بالإضافة الى المبادئ الدولية لحقوق الانسان المستمدة من المعاهدات والاتفاقيات التي تكون الدولة طرف فيها في الأمم المتحدة. إعداد استراتيجية عامة تعاونية سيحسن من الكفاءة؛ لكن على المهنيين القانونيين أن يكونوا مستعدين للاستماع للدفوعات المختلفة المتعلقة بأطفال في ظروف مختلفة. - يجب على الاعتبارات والدفوعات التي تم تقديمها أن تركز على حقوق الطفل. عندما يكون هنالك "حكما قانونيا قابلا للتفسير بأكثر من شكل، يتم اختيار التفسير الذي يخدم مصالح الطفل الفضلى بشكل أكثر فعالية[11]". على سبيل المثال، اذا كان هنالك أمر تنفيذي بالإفراج عن المحتجزين البالغين ، قد يكون تفسير منطقي لذلك الأمر بأن يطبق أيضا على الأطفال المحتجزين. - لا يجوز لأي تدابير اتخذتها هيئات إنفاذ القانون أن تعاقب أو تلحق الأذى بالأطفال الذين لم يلتزموا أو لم يتمكنوا من الالتزام بأوامر الحكومة المتعلقة بجائحة كوفيد-19[12] خلال هذا الوقت - على الخدمات القانونية، الاجهزة الأمنية والخدمات الاجتماعية أن تهتم بإعادة توجيه الأطفال وتقديم الرعاية والخدمات لهم في الحالات الطارئة وأن تضمن تلبية احتياجاتهم الأساسية. - على المهنيين القانونيين استخدام نماذج لكتابة الدفوعات أينما كان ذلك مجديا وفي حال انطبق الأمر[13]
تقييم عام ودفوعات	- على المهنيين القانونيين الذين يقدمون أو يستمعون للدفوعات المتعلقة بالافراج عن الأطفال الأخذ بعين الاعتبار الأمر الوارد في المادة 37 (ب) من اتفاقية حقوق الطفل والمتعلقة باحتجاز الطفل بشكل قانوني أو تعسفي، وهو أمر قد يحصل في سياق

10 انظر أيضا منظمة اليونيسيف، "حماية الأطفال خلال انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19): ملاحظة تقنية

11 تحالف حماية الطفل في العمل الانساني، المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني، صفحة 41

12 انظر "كوفيد-19 وحقوق أطفال الشوارع"، الصادر عن الاتحاد من أجل أطفال الشوارع (24 آذار، 2020)

13 انظر أزمة كوفيد-19: نموذج لطلب الافراج الفوري عن الأفراد المحتجزين رهن المحاكمة، الفريق الاستشاري للخبراء القانونيين، 2 نيسان 2020

الأزمة الصحية سيما أن المحاكم لا تعمل بشكل كامل خلالها. يجب اللجوء لقرار احتجاز الطفل كحل أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة. لا يجوز احتجاز الطفل بشكل قانوني لأكثر من الفترة الزمنية المنصوص عليها في القانون لمجرد كونه قرار يناسب الدولة – القيام بذلك يجعل الاحتجاز احتجازا غير قانوني لطابعه التعسفي.

- الدفوعات التي تقدمها الدولة والتي تفيد بأن مثل هذه التدابير تصب في مصالح الطفل الفضلى يجب مواجهتها أيضا كونه نادرا ما يكون من مصلحة الطفل الفضلى أن يتم احتجازه، والاحتجاز التعسفي هو بلا شك انتهاك للحقوق ولا يمكن تبريره بالاشارة الى أنه يخدم مصالح الطفل الفضلى.

- على المدافعين والمدعين العامين التأكد من تمتع الطفل بحق التواصل مع أسرته وتلقيه للزيارات وحفظ هذه الحقوق. أحد أهداف نظام قضاء الأطفال هو دعم التأهيل الآمن للطفل وإعادة إدماجه في المجتمع. احتجاز الأطفال دون توفر طرق التواصل والموارد وتدابير الصحة والسلامة الكافية خلال هذه الجائحة قد يشكل تهديدا يجول دون تحقيق هذا الهدف. اذا لم تتمكن اسرة الطفل من زيارته، أو اذا كانت تدابير العزل هي الآلية الوحيدة لضمان الصحة والسلامة في مراكز الاحتجاز، فإن الاحتجاز لا يمكن أن يكون خيارا مناسبا للأطفال.

- في مرحلة التحويل:

- يجب اللجوء للتحويل حتى قبل اتهام الطفل بارتكاب جريمة وذلك في النظم التي يكون فيها التحويل واحدا من الخيارات[14]

- "يخضع الطفل للتحويل عندما يتهم أو يكون هناك ادعاء بأنه انتهك القانون الجنائي ويتم التعامل مع القضية دون اللجوء الى محاكمة رسمية تجريها سلطة مختصة."[15]

- اعطاء الأولوية للتحويل في جميع مراحل النظام هو امر مهم بشكل خاص خلال الجائحة. ويجب تطبيق تدابير التحويل عندما يكون بالمقدور تجنب احتجاز الأطفال من خلالها. قد يتم تقديم بعض برامج التحويل باستخدام وسائل رقمية في حال امتلك الأطفال المحتجزين المعدات والبرمجيات التي تمكنهم من المشاركة. وقد يتم تأجيل برامج التحويل الى ما بعد الأزمة الى أن يتم استئنافها مع تطبيق تدابير الصحة والسلامة اللازمة.

14 انظر التعليق العام رقم 24(2019) بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال، الفقرة 15، 16؛ مكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بشأن العنف ضد الأطفال: "تعزيز العدالة الاصلاحية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال". انظر المادة 40 (3) (ب) و التعليق العام رقم 24(2019) بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال، الفقرة 13-18

15 المرجع السابق

- في مرحلة ما قبل المحاكمة:

  - يحق للطفل بموجب اتفاقية حقوق الطفل ان يتم افتراض براءته الى ان تثبت ادانته.[16] لهذا لا يجب احتجاز الأطفال كاجراء عام ويجب أن يتم تعجيل النظر في الافراج الفوري عن الأطفال الذين هم رهن المحاكمة.
  - على المهنيين القانونيين المطالبة باعطاء الأولوية للأطفال فيما يتعلق بأي أمر تنفيذي للافراج عن السجناء. على أي امر تنفيذي صادر بحق السجناء المحكوم عليهم أن يقابله تدابير مشابهة للافراج عن المحتجزين رهن المحاكمة، مع إعطاء الأولوية مرة أخرى للأطفال. انظر أيضا "تطبيق الأوامر العامة"
  - على جميع الأطراف النظر في الافراج الفوري عن المحتجزين في مرحلة ما قبل المحاكمة حتى ولو لم يصدر أمر تنفيذي بذلك، أو لو لم ينص الأمر بشكل خاص على إمكانية تطبيقه على الأطفال المحتجزين.[17]
  - الحجة المتعلقة بالافراج عن الأطفال المحتجزين رهن المحاكمة خلال أزمة كوفيد-19 هي حجة قوية بشكل خاص وذلك استنادا على ظروف احتجاز الطفل، وحصوله على الغذاء، الكساء، وسائل ومواد النظافة الصحية، الرعاية الطبية، الرعاية الصحية النفسية وفرصة التواصل مع اسرته، زواره والأطفال الآخرين. في بعض الدول تعد الظروف الناجمة عن الجائحة والتي تمنع الأطفال من إمكانية الوصول للخدمات التعليمية حجة قوية على أن الاحتجاز هو انتهاك لحقوق الطفل ويتعارض مع مصالح الطفل الفضلى.[18]

- في مرحلة المحاكمة

  - على المحامين ان يحتجوا بضرورة حضور موكلهم كافة إجراءات المحكمة لضمان حقه في الحصول على محاكمة عادلة وعليهم التحدث مع موكلهم ما اذا كان الحضور عبر المكالمات الهاتفية أو مكالمات الفيديو قد يكون بديلا لحق الحضور الشخصي للمحاكمة داخل المحكمة[19]. ويجب الحفاظ على سرية التواصل – بأي شكل كان - ما بين المحامي والطفل بما فيه الحديث حول الحالة الصحية وذلك خلال مرحلة المحاكمة

- في مرحلة ما بعد المحاكمة

16 اتفاقية حقوق الطفل المادة 40 (2) (ب) (*i*)

17 انظر قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم ، المادة 3

18 انظر اتفاقية حقوق الطفل المادة 3 و 28

19 اتفاقية حقوق الطفل المادة 40 (2) (ب) (*iii*)

	▪ التركيز على حقوق الطفل لتحديد أي "فشل في حماية الاطفال المحتجزين من التفشي المحتمل لكوفيد-19[20]." ينبغي أن تُوفر للأطفال بيئة مادية وتسكين تساعد على إعادة أهداف إدماجهم التي يتوخاها الإيداع في المؤسسات[21]." في حال لم تسمح ظروف أزمة جائحة كوفيد-19 بالقيام بأي اجراءات لتأهيل الطفل، فهذا يعني أنها بالتالي لا يمكن أن تحقق غايتها أو تخدم مصلحة الطفل الفضلى. اذا لم تسمح ظروف الجائحة في القيام بإجراءات التأهيل فهذا يعني أن الأطفال المحتجزين في مثل هذه الظروف يعانون من تقييد على حقوقهم من حيث المادة 37 (ج) من اتفاقية حقوق الطفل والتي تنص على ضرورة التعامل مع الطفل بطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه. – في جميع المراحل: ▪ يجب النظر في التحويل كخيار بديل في أي مرحلة سواء ما قبل الاجراءات الجنائية أو خلالها، بالإضافة الى التدابير غير الاحتجازية التي يجب النظر فيها في جميع المراحل كبديل للاحتجاز ▪ عند النظر في خيارات بديلة للاحتجاز بالنسبة للاطفال رهن المحاكمة قد تشمل الخيارات تخفيف العقوبات واستبدالها ببرامج الخدمة المجتمعية، الحبس المنزلي، المراقبة الالكترونية، توقيع اقامة جبرية، أو غيره من القيود على حرية الحركة التي لا تشكل حرمان كاملا للحرية[22]. خلال الجائحة قد لا يكون هنالك الكثير من الترتيبات المتعلقة بالرعاية البديلة، وقد لا يتواجد بعض المهنيين الذين يساعدون في القيام بهذه الترتيبات. لذلك سيكون من المهم جدا العمل مع أفراد من تخصصات مختلفة (مثل العاملين الاجتماعيين) لتحديد أفضل طريقة لوضع الطفل في المجتمع الى أن يصبح المهنيين السابقين متاحين. انظر القسم أدناه حول المبادرات المتعددة الاختصاص للمزيد من التفاصيل.
تطبيق الأوامر العامة	– من الضروري للمحامين/المدافعين أن يعرفوا ما اذا الأوامر العامة المتعلقة بالافراج عن المحتجزين أو الخيارات البديلة للاحتجاز/ الحبس المنزلي تنطبق أيضا على الأطفال. بالرغم من أن طبيعة الجائحة تجعل السجناء الأكبر سنا والذين يعانون من حالات اعتلال أكثر عرضة للاصابة، إلا أنه يمكن تقديم دفوعات متعلقة بصحة الأطفال العقلية والضرر الذي يلحق بها، والأولوية الواضحة التي يمنحها القانون الدولي لهم[23] ▪ في حال لم تنص الأوامر على امكانية تطبيق ذات الشيء على الأطفال يمكن البحث ما اذا كان يمكن شمول الأطفال في هذه الأوامر. من الأهداف المهمة لنظام قضاء الأطفال دعم عملية تأهيل الأطفال. ويمكن القيام باجراءات التأهيل والعدالة

20 انظر "قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم"

21 التعليق العام رقم 24(2019) بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال، الفقرة 95 (ب)

22 انظر اتفاقية حقوق الطفل المادة 40 (4)؛ التعليق العام رقم 24(2019) بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال، الفقرة 19

23 انظر التعليق العام رقم 24(2019) بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال، الفقرة 82

الاصلاحية حتى في ظل التدابير الوقائية المتبعة لمواجهة الجائحة وذلك من خلال التواصل عبر الانترنت وغيرها من وسائل التكنولوجيا. في حال لم يكن ذلك ممكنا، يتم تأجيل اجراءات التحويل.[24]

الحقيقة أن ذات المسببات التي تدفعنا لاتخاذ ترتيبات الحبس المنزلي تتوفر تحديدا في حالة الأطفال المحتجزين [25]

- عندما يكون واحد من الأهداف الأساسية خلال الجائحة تقليل عدد المحتجزين في مراكز الاحتجاز، فإن الافراج المبكر عن الاطفال الذين قضوا جزءا من عقوبتهم قد يكون حلا سليما
- على صانعي القرارات النظر في اصدار عفو واسع وأوامر عامة بالافراج الجماعي عن المحتجزين
- على المحاكم وغيرها من صانعي القرارات أن يقوموا بمراجعة أوامر الافراج الصادرة بعناية وتحديد ما اذا كانت هذه الأوامر مطلوبة أو لها صلاحية في الافراج عن الأطفال من مرافق الاحتجاز
- على المحاكم وغيرها من صانعي القرارات أن يكونوا مستعدين للاستماع لجميع الدفوعات والأدلة التي تبين أن ترتيبات الاحتجاز البديل/الحبس المنزلي تخدم مصالح الطفل الفضلى، وعليهم النظر في الأمور التي تدعم هذه الدفوعات عند حدوثها مثل التهديد الحاصل على الحريات الأساسية للطفل وعندما يساهم إحتجاز الطفل في زيادة خطر اصابته بكوفيد-19.

- فهم ومناقشة امكانية تطبيق الأوامر العامة بالافراج عن المحتجزين على الأطفال في مرافق رعاية الأطفال مع الموكلين (الدور الجماعية ودور الأيتام الخ...)
- يجب أن يتم النظر في الافراج عن الأطفال من مرافق رعاية الأطفال - في بعض الأحيان ووفقا للظروف – وذلك بموجب ذات المسببات التي أصدر من أجلها أمر بالافراج عن محتجزين في مرافق احتجاز أخرى (اعتمادا على توفر الترتيبات البديلة، مثل البقاء مع الأسرة)
- يجب اتباع تدابير التباعد الاجتماعي داخل جميع المرافق وذلك لحماية صحة الأطفال. في حال لم يتم اتباع هذه التدابير، قد تلزم الأوامر العامة التي يتم تفسيرها بشكل يخدم مصلحة الطفل الفضلى، الافراج عن الأطفال من مرافق رعاية الأطفال.

- معرفة ما اذا كانت الأوامر العامة بالافراج قرارا دائما ام مؤقتا

24 انظر "العدالة الاصلاحية في فترة كوفيد-19: الاستجابات التي تحقق أهداف العدالة الاصلاحية مع/خلال الأزمة" المنتدى الأوروبي للعدالة التصالحية

25 انظر التعليق العام رقم 24(2019) بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأطفال، الفقرة 82

	▪ في بعض الأحيان على قرار الافراج أن يكون دائما، وذلك لأن الافراج المؤقت سيترتب عليه اعادة إحتجاز الطفل وهو شيء قد يسبب ضرر أكبر للطفل على المدى الطويل. ▪ لا يجوز بأن يكون الفشل في الالتزام بالاوامر سببا لاعادة الاحتجاز، خاصة بالنسبة لأطفال الشوارع – تهدف الأوامر العامة الى اعادة ادماج الاطفال في المجتمع وتنفيذ تدابير بديلة لاعادة احتجاز الطفل. لذلك لا يجب تفسير الأمر العام على أنه يطالب باعادة احتجاز الاطفال او احتجاز اطفال جدد ▪ أوامر الافراج المؤقتة التي تؤدي الى اعادة إحتجاز الطفل في وقت غير محدد في المستقبل قد تسبب ضررا أكبر للطفل من ناحية صحته الجسدية والعقلية
تطبيق تدابير أو دفوعات متعلقة بالمنطقة أو المرفق	– الافراج عن الطفل يجب أن يتم دائما بشكل يضمن سلامة وصحة الطفل. تتحمل السلطات والدول مسؤولية التأكد من تحقيق هذه الأمور. على التدابير المتعلقة بالمنطقة التي أقرت خلال الجائحة أن تراعي كيفية الافراج عن الطفل بشكل آمن، وأن يتم السماح بتأجيل الافراج عن الطفل خلال الجائحة فقط في الظروف الأكثر شدة ▪ على المدعين العامين، المحامين والمسؤولين القضائيين النظر أولا في مبادئ حقوق الأطفال التي تدعو لعدم حرمان الطفل من حريته. في حال كان الطفل يشكل خطرا على من حوله أو على نفسه، على سبيل المثال، يتم اللجوء للاحتجاز المحدد المدة كحل أخير. – في حال كان القرار بالافراج عن الطفل غير ممكن أو قد يشكل خطرا على الطفل أكثر من بقاءه بالاحتجاز وذلك نتيجة أوضاع اقليمية او محلية، على جميع المسؤولين القانونيين والقضائيين التأكد من اتباع تدابير كافية مرتبطة بالصحة/السلامة (متطلبات النظافة، التباعد الاجتماعي الخ...) في المرافق التي سيبقى بها الأطفال الملزمين بذلك. وعليهم ضمان حق الطفل في التمتع بأعلى معايير الصحة وفقا لاتفاقية حقوق الطفل، وضمان تزويد المرافق بموارد الرعاية الصحية السليمة وتدابير السلامة لحماية الأطفال المحتجزين.[26] ▪ على جميع المرافق التي يقبع بها الأطفال أن تحقق هذه المعايير من خلال مراعاة الرفاه البدني والعقلي للطفل ▪ مراجعة المبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئات الصحة والتأكد من تلبية المرافق لهذه المتطلبات بحد أدنى. المبادئ التوجيهية التي تضعها هيئات الصحة المختصة قد لا تكون صارمة بالشكل الكافي للمطالبة بتوفير ظروف تضمن أفضل معايير الصحة للأطفال المحتجزين في مواقع محددة. الأطفال الذين يعانون من حالات

26 انظر "التوجيه المؤقت: كوفيد-19: التركيز على الأشخاص المحرومين من حريتهم"، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، آذار 2020

	صحية سابقة (مثل الربو، أمراض الجهاز التنفسي الخ...) هم أكثر عرضة أن يتفاقم مرضهم أو يتوفوا نتيجة كوفيد-19. في حال كان بعض الأطفال في نظام قضاء الأحداث في البلد من مجتمعات فقيرة، فإنهم يكونون أكثر عرضة للمعاناة من أمراض مزمنة مثل الربو و السكري وقد يكونوا عرضة أكثر لتفاقم حالتهم نتيجة اصابتهم بكوفيد-19. ▪ يهدف أمر التباعد الاجتماعي الى حماية جميع المواطنين في أعقاب جائحة كوفيد-19، وعلى المحاكم أن تقوم بمراقبة المرافق واصدار أوامر فردية عند الضرورة من أجل حماية سلامة وصحة الأطفال في داخلها. في حين أنه قد يتم تحديد الزيارات نتيجة الجائحة، إلا أنه على المحاكم والمرافق أن تعطي الأولوية لإعداد طرق آمنة للأطفال للبقاء على اتصال مع أسرهم عن طريق المراسلات والزيارات[27] ▪ يحتاج الأطفال الى ضمان الوصول على قدم المساواة وفي الوقت المناسب الى الخدمات الصحية الوقائية والحصول على المعرفة الكافية بجائحة كوفيد-19 ▪ من حق الأطفال أن يخضعوا لفحوصات دورية وأن يحصلوا على الأدوية الضرورية. يجب التأكد كحد أدنى من أن " المؤسسات والإدارات والمرافق المسؤولة عن رعاية أو حماية الأطفال تتقيد بالمعايير التي وضعتها السلطات المختصة، ولا سيما في مجالي السلامة والصحة وفى عدد موظفيها وصلاحيتهم للعمل، وكذلك من ناحية كفاءة الإشراف."[28] ▪ يحق للطفل الحماية الدائمة من جميع أشكال التمييز [29] ▪ يجب حفظ حق الطفل في التحكم في صحته وجسده بما فيه حريته الجنسية والانجابية لاتخاذ الخيارات المسؤولة – عندما لا يكون لدى مرافق احتجاز الأطفال قائمة دقيقة بهوية كل طفل تحت رعايتهم وذلك في الحالات الشديدة، يجب أن يتم اتخاذ تدابير حالات الطوارئ من أجل المطالبة بالافراج عن أي طفل معتقل أو محتجز لجرائم غير عنيفة وفقد أثره في المرافق أو الأطفال الذين بقوا محتجزين لفترة أطول من مدة عقوبتهم القصوى للجريمة التي احتجزوا من أجلها.[30]
التعليم والمبادرات المتعددة الاختصاص للأطفال الذين أفرج عنهم	– يستفيد الكثير من الأطفال من خطط إعادة الادماج التي تحمي صحة وسلامة الفئات الضعيفة من الأطفال. يجب مراجعة القوانين المتعلقة بالنظام القضائي واعلام الطفل بحقوقه عند اعادته للاحتجاز

27 انظر اتفاقية حقوق الطفل المادة 37 (ج)

28 اتفاقية حقوق الطفل المادة 3

29 اتفاقية حقوق الطفل المادة 2؛ انظر أيضا "قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم" المادة 1، قسم 4

30 انظر "قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم" المادة 4، القسم د؛ اتفاقية حقوق الطفل المادة 3 (3)؛ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، القاعدة رقم 13

- اعلام الطفل بأي قوانين متعلقة بقدرته على إيجاد فرص عمل أو سكن
- شرح شروط الافراج للطفل وما على الطفل فعله في متطلبات التعليم، المراقبة، الخدمة المجتمعية، أو في تقييد الحركة الخ...
- توضيح التزامات الطفل للمحكمة بعد خروجه من الاحتجاز والالتزام بالمراجعة الدورية للمحكمة أو المراكز الأمنية كمتطلب اقامة جبرية

- التأكد من أن الاعتبارات المتعلقة بالافراج عن الطفل مفهومة من خلال تقديم التوجيهات بشكل شفوي وخطي (التواصل الرقمي أو عبر الانترنت بدلا من استخدام الورق)
  - اعداد خطة مكتوبة خطيا في بداية الافراج لتحديد مراحل إعادة الادماج المنتظمة ومتطلبات تسجيل الحضور لضمان إعادة ادماج الطفل بشكل ناجح
  - المشاركة بالخطة مع مقدم الرعاية و/أو الأسرة وذلك بموافقة الطفل
- العمل مع أفراد من تخصصات أخرى (الخدمة الاجتماعية، الاجهزة الأمنية الخ...) لضمان قدرة الطفل على الوصول لجميع الموارد المطلوبة لعملية إعادة ادماج ناجحة
  - تحديد مصلحة الأطفال الفضلى تتم من خلال العاملين الاجتماعيين أو أخصائيو الحالة الخ... . عندما يكون الأطفال في أماكن رعاية بديلة للسجن أو مع مقدمي رعاية جدد يجب التأكد من تلبية هذه الأماكن لجميع متطلبات الصحة والسلامة
  - لا يجب التمييز ضد الأطفال المشردين وأطفال الشوارع بغض النظر عن ظروفهم الاستثنائية، ولا يجب احتجازهم بلا ضرورة فقط لافتقارهم للخدمات. يجب تلبية أكبر الاحتياجات من خلال تقديم أكبر الخدمات. قد تساهم خدمات حماية الطفل، المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تأمين مأوى لهؤلاء الأطفال
  - التوعية العامة هي أمر مهم جدا. من المفيد للأطفال توعية المجتمعات وايصال معلومات لهم عن احتياجات الأطفال الذين يتم اعادة ادماجهم في المجتمع والتحديات التي يواجهونها والطرق الناجحة في التعامل معهم
  - التزامات ما بعد الافراج المفروضة على الأطفال والشباب يمكن تأديتها عن بعد. على سبيل المثال، "الاشراف على مدى الوفاء بالالتزامات التي وضعتها المحكمة (تركيب معدات رصد إلكترونية، واجراء فحوصات الكشف عن الكحول والمخدرات) [يمكن] اجرائها خلال الزيارات الى المنزل بدلا من المكتب بشرط ارتداء موظفي المراقبة معدات الحماية الشخصية[31]

31 انظر مجلس أوروبا، بيان متعلق بكوفيد-19 صادر عن أعضاء مجلس الفريق العامل في التعاون في ادارة السجون (17 نيسان، 2020)

Baker McKenzie.

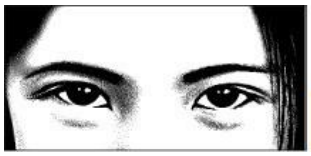

Terre des hommes

Helping children worldwide.

BUREAU INTERNATIONAL DES DROITS DES ENFANTS

INTERNATIONAL BUREAU FOR CHILDREN'S RIGHTS

OFICINA INTERNACIONAL DE LOS DERECHOS DEL NIÑO

المكتب الدولي لحقوق الطفل

AiMjF

International Association of Youth and Family Judges and Magistrates

L'Association Internationale des Magistrats de la Jeunesse et de la Famille

Asociación Internacional de Magistrados de la Juventud y de la Familia

PENAL REFORM INTERNATIONAL

The materials and content provided on this report are for general information only and are not intended as legal advice. Although we strive to provide accurate and up to date legal information, we cannot promise it is error free or that it is suitable for your specific concerns. Therefore, you should contact an attorney to obtain legal advice for any issue specific to your situation. If you use the materials and information provided on this report or links to other websites, it does not create an attorney-client relationship between us or any providers of information you find on this report, and we take no responsibility for any information linked to this report.

The materials and content are provided as-is with no warranty of any kind. We disclaim all express and implied warranties, including the implied warranties of merchantability, fitness for particular purpose. Under no circumstances will we or our contributors be liable for any consequential, indirect, incidental, special or punitive damages or list profits, whether foreseeable or unforeseeable, under any legal theory. Some states do not allow the exclusion of implied warranties or the limitation of incidental or consequential damages, so the above limitation and exclusions may not apply to you.

Baker McKenzie International is a Swiss Verein with member law firms around the world. In accordance with the common terminology used in professional service organizations, reference to a "partner" means a person who is a partner, or equivalent, in such a law firm. Similarly, reference to an "office" means an office of any such law firm.

© 2020 Baker & McKenzie LLP and Terre des Hommes

All rights reserved.